مجلة أسئلة و رؤى

مجلة دولية نصف سنوية مجلد رقم: 03 عدد رقم:05 و 06

ISSN : 2773-2975 E-ISSN 2830-8794

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

الحداثة والتحول الديمقراطي في المجتمع الليبي: المهمة العصية

Modernization and democracy in Libya: the daunting task

تاريخ الاستقبال 2023-02-16 تاريخ القبول 2023-03-01

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

ملخص:

انخرط المجتمع الليبي في مسيرة التحديث عبر برامج ومكونات، أدخلها العثمانيون في أواخر القرن التاسع عشر، وتعززت في خلال حقبة الاستعمار الإيطالي. إلا أن عدد الليبيين الذين تأثروا بالظاهرة ضل محدودا، إلى أن ظهرت الدولة الوطنية، واكتشاف النفط، عندئذ تسارعت وتيرة عملية تحديث المحيط الفيزيقي. ودخل المجتمع في حركة تغير اجتماعي واسعة وسريعة. ويفترض أن يكون لهذا الوضع تداعيات في الثقافة وفي أنماط السلوك، ما يعني اكتساب الفرد خصائص الشخصية الحداثية، وهي الشخصية التي اكتسبت صفات، تمكن صاحبها من التحرر من قيود التقوقع في داخل المحلي التقليدي قيما وسلوكا وولاءات، مع توظيف التفكير العقلاني والمعرفة العلمية للتعامل مع مشكلات الحياة اليومية، والقبول بالآخر، والدخول معه في علاقات تفاعل اجتماعي على مختلف المستويات: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بغض النظر عن الاختلاف معه في النوع، أو اللون، أو الخلفية الاثنية، أو التوجهات الأيديولوجية أو الثقافية، وإلى جانب خصائص أخرى من شأنها أن تجعل الفرد مواكبا لمتطلبات العصر، كما تؤهله للقبول بالديمقراطية قيما وسلوكا. لكن، وبعد أكثر من سبعين سنة من عمر الدولة الوطنية، لا تزال تصرفات نسبة عالية من الليبيين، عبارة عن انعكاس لنسق القيم قبل الوطنية، إذ لا تزال الولاءات القبلية قوية، متسببة في سيادة العلاقات الزبونية، لذلك لم يتمكن الليبيون من بناء الدولة المدنية، عندما أتيحت لهم الفرصة عبر ثورات الربيع العربي، التي شاركوا فيها، رافعين شعارات الديمقراطية وبناء الدولة المدنية، وكأنهم استعصوا على الحداثة وعلى الديمقراطية.

كلمات مفتاحية : التحديث، الحداثة، التحول الديمقراطي، الغلبة ، العلاقات الزبونية

مجلة أسئلة ورؤى

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

Abstract:

Libyans have been involved with the process of modernization through programs and components, introduce by Ottomans in the late nineteen century, and strengthened during the Italian colonization. However, the number of Libyans were affected by the phenomena remained limited, until the emergence of the national state and the discovery of oil, at which time the process of social change accelerated. This situation supposed to have repercussions on culture and behavior patterns, which means that the individual will acquire the characteristics of modern personality (modernity). It is the personality has acquired characteristics, that enable the individual to break free, from constrains of seclusion within the traditional local values and loyalties, while employing rational thinking and scientific knowledge, to deal with the daily life problems, acceptance of the other, and interact with him at various levels: social, economic, political, and cultural, regardless of differences in gender, color, ethnicity, ideological or intellectual orientations, in addition to other characteristics that would make the individual keeping pace with requirements of the times, as well as qualifying him to accept democratic values and behave accordingly. However, after all these years, the behavior of a great percentage of Libyans, are still a reflection of pre-national values; tribal loyalties are strong, causing clientelistic relations to prevail. Therefore, Libyans failed to build a civil state, when they had an opportunity, through the Arab Spring revolutions. In which they participated, raising the slogans of democracy and building the civil state, as if they had eluded both modernity and democracy.

Keywords: Modernization, Mdernity democratization, Predominance, Clientelistic relations.

مجلة أسئلة ورؤى

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

المقدمة

يعد المجتمع الليبي من المجتمعات القديمة اتي لها تاريخ طويل، وبحكم الموقع الجغرافي، كان لسكانه علاقات مع جميع الحضارات القديمة التي سادت ثم بادت، وبعبارة أخرى تأثر السكان خلال مختلف العصور بما يجري في المنطقة التي ينتمون إليها. لذلك لم يكن غريبا أن ينخرط المجتمع الليبي في مسيرة التحديث العالمية في وقت مبكر نسبيا، بالمقارنة مع بلدان العالم الثالث. كانت البدايات المبكرة أثناء حكم العهد العثماني الثاني، عندما أدخل العثمانيون عددا من الاجراءات والمؤسسات، التي من شأنها أن تعمل على تحديث المحيط الفيزيقي، ارتفع عددها أثناء حقبة الاحتلال الايطالي. لكن يضل عدد المجالات والأماكن محدودا، وكذلك عدد الليبيين الذين تعرفوا على تلك الترتيبات بسيطا. وعليه يمكن القول، أن مسيرة التحديث قد بدأت بشكل منظم بعد أن حصلت البلاد على استقلالها. فمنذ ذلك التاريخ، اهتمت الدولة بتوفير القدر الممكن من مظاهر التحديث المادي متمثلة في: الوسائل والوسائط والمؤسسات الحديثة كالمدرسة والمستشفى والادارة المحلية، إلى جانب توفير الطاقة الكهربائية، والمعدات والأجهزة المصنعة الحديثة من المستخدمة في البيت كالثلاجة والغسالة والفرن وجهاز التلفزيون إلى آخر القائمة الطويلة، والمستخدمة في الشارع كالسيارة إلى المستخدمة في الزراعة وفي الصناعة ووسائل المواصلات. وقد مكن المال المتوفر من بيع النفط الخام، الدولة من تنفيذ برامج تنموية، عملت على الانتشار الواسع لهذه المؤشرات. لذلك يمكن القول، أن المجتمع الليبي قطع مسافة معقولة على مسيرة التحديث. ويفترض أن الانتشار الواسع للتحديث قاد الى انتشار الحداثة أو التحديث على مستوى الشخصية(التير، 2014: 19-23). لذلك بدا رفع شعار الديمقراطية من شباب انتفاضة 17فبراير2011 أمرا طبيعيا. بمعنى أن الشباب الذي قاد تلك الانتفاضة كان يقدر قيم الديمقراطية، وتمنى أن يقود التغيير الذي انتفضوا من أجله،إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، على غرار الموجود في الكثير من البلدان، التي قطعت مسافات ذات بال على مسيرة التحديث، فهل سيتمكن الليبيون من تحقيق حلم هؤلاء الشباب؟

التحديث والحداثة والديمقراطية

يمكن القول، أن مصطلحات التحديث والحداثة والديمقراطية، مصطلحات مرتبطة ببعضها في علاقة خطية؛ بمعنى بقود التحديث الى الحداثة، وتقود الحداثة الى الديموقراطية. استخدمت هذه المصطلحات أول مرة في أوربا، للتعبير عن حركة مجتمعية، بدأت في خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وشملت مختلف مجالات الحياة، وما يتصل بها من فنون وآداب، وهندسة بناء، وطرائق حياة وأنشطة واهتمامات اجتماعية، قادت إلى حالة من حالات التغيير في مختلف مجالات الحياة، وما يتعلق بها من أنشطة وإنجازات مادية، عبر عنها مثقفو ذلك الزمن بالحداثة، وسمي العصر الحديث تمييزا له عن حقب تاريخية سابقة. وعموما الذي حدث في أوربا خلال تلك الحقبة التاريخية عبارة عن شيء، يختلف عما كان يجري في بقية أرجاء العالم. وقد وصفه من سجل ما كان يجري عندئذ: «الظاهرة الأوربية (Chirot, 1986). ويؤكد كل من عالم الاجتماع البريطاني «غيدينز»، والفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني «هابرماس» على: أن التحديث حركة مجتمعية غربية الهوية، قادت إلى ظاهرتين هامتين أوربيتا الهوية أيضا وهما: الدولة الوطنية في السياسة والرأسمالية في الاقتصاد. (Giddins, 1987; Habermas, 1982). لكن التطور والتقدم، في اكتشافات الانسان في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية والمعرفة العلمية وتطبيقاتها، هي سنة الحياة منذ أن عرف الانسان وسائل تسجيل أفكاره وإنجازاته. وبعبارة أخرى، باستثناء تلك الحالات التي عاشت فيها مجتمعات بعينها،منكفئة على نفسها في

مجلة أسئلة ورؤى

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

عزلة كاملة، فإن بقية مجتمعات العالم تتواصل مع بعضها بوسائل متعددة، لعل أهمها الحروب والتبادل التجاري. فعن طريق هذه العلاقات التقت الثقافات المختلفة وتفاعلت مع بعضها البعض. وعليه فالتحديث وإن كانت بدايته أوربية، إلا أن الظاهرة لم تبق حبيسة حدود أوربا الجغرافية، بل انتقلت إلى بقية بلدان العالم، وترافق هذا الانتقال في العصر الحديث مع ظاهرة الاستعمار الحديثة، التي سيطرت في خلالها جيوش ثمان بلدان أوربية على معظم أجزاء المعمورة.

يمكن التمييز بين مراحل مرت بها ظاهرة التحديث على المستويين المادي متمثلا في عناصر تتصل بالمحيط الفيزيقي، والثقافي متمثلا في مكونات شخصية الفرد. لكن ومنذ الثورة الفرنسية يمكن القول،أن هذه المكونات تضمنت موقفا سلبيا من القيم القديمة، وخصوصا تلك التي استمدت قوتها من الحقبة التي عرفت في أوربا بتسلط الكنيسة، وتوجهت باهتمامها نحو الفرد ورفاهيته التي شملت التعليم والعناية الصحية والعناية بالمعرفة العلمية والاستفادة من توظيفات المعرفة العلمية في مجال التكنولوجيا، والعمل على بناء الدولة المدنية، ونشر قيم الديمقراطية بما فيها من مساواة وعدل وخضوع الجميع لسلطة القانون، والاعتراف بأن لكل شخص بغض النظر عن مكانته الاجتماعية رأي مستق، وله الحق في التعبير عنه بالطرق السلمية، والاستماع إليه واحترامه. هذه بعض المكونات التي رآها عدد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية أنها مكونات خاصة بالشخصية الأوربية الحديثة (Chirot,1986 Hall et al., 1996;). ويمكن تحديد الخصائص العامة التي تنسب للشخصية الحديثة حسب التجربة الأوربية، ونلخصها في مؤشرات تكرر ذكرها فيما نشر من أبحاثأمبيريقية، وحظيت بدرجة اتفاق عالية بين المتخصصين في هذا المجال وهي :

اعتماد العلمانية بمعنى التفكير في النسبي بدلا من المطلق، والإيمان بقدرة العلم على حل مشكلات الحياة اليومية،وتوظيف العقلانية والمعرفة العلمية لتنظيم الأنشطة اليومية، وللتعامل مع الآخر القريب أو البعيد فيزيقيا.

الاهتمام بمتابعة التطور في مجال المعرفة العلمية، ومتابعة ما يجري من أحداث، والاهتمام بالحصول على الأخبار المتعلقة بقضايا وطنية وقومية وعالمية، وتفضيلها على تلك المتعلقة بأمور محلية أو تخص جماعة صغيرة.

الرغبة في التمتع بحياة صحية وسعيدة، ما يعني الاقبال على التعلم بقصد الحصول على عمل، لكي يكون الطريق المشروع للحصول على المال، لاستخدامه في توفير جميع ما يتوفر في المجتمع في خلال زمن معين من إمكانات مادية، تسهل مهمة الأنشطة اليومية، وتساعد على التمتع بمباهج الحياة.

ارتفاع درجة التطلعات والطموح، لكي يصل الفرد وكذلك أبناؤه إلى أعلى المستويات في مجالي التعليم والعمل والدخل.

الانضباط في العمل والتقيد بالمواعيد والتخطيط لأنشطة المستقبل، بما في ذلك الأنشطة اليومية.

الاستعداد للمغامرة، والتهيؤ للدخول في أنشطة جديدة تشمل العلاقات مع الأفراد، وتعلم طرق جديدة لحل المشكلات اليومية.

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

التحرر من القيود والولاءات لرموز السلط التقليدية، بحيث تنتقل قوة الولاءات من الأسرة والقبيلة وجماعة الجيران، إلى جماعات أكبر عددا وأكثر تنوعا مثل: جماعات ومؤسسات العمل والاتحادات والمنظمات، وإلى كيانات أكثر تعقيدا كالدولة أو الوطن مثلا.

الاهتمام بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني. وهي مشاركة تعتمد على الفرد نفسه، ومبنية على المعرفة والقدرة على الاختيار من بين عدد من الاحتمالات. وهي اختيارات توجهها رؤية شخصية للأهداف وللوسائل. والفرد هنا يعني الذكر والأنثى، مع التأكيد على مبدأ المساواة بين جميع أعضاء المجتمع ، بغض النظر عن النوع أو الخلفية الاثنية أو الفئة الاجتماعية، في جميع الحقوق كالتعليم والعمل والمشاركة السياسية، وفي الخضوع للقوانين النافذة.

ومع أن بعض أهم الدراسات الأمبيريقية المبكرة (Lerner,1958; Inkeles and Smith,1974) أجريت على عينات سحبت من مجتمعات صنفت عندئذ بانتمائها إلى مجتمعات العالم الثالث، ولكن،وبسبب الخلفيات النظرية للباحثين الذين نفذوها، لم تؤخذ الفروقات الثقافية بين المجتمعات في الحسبان عند تفسير النتائج. وعليه أكد كل من: (Lerner,1958; Habermas,1989; Giddins,1987) على قائمة من الشروط، لابد أن تنفذها بلدان العالم الثالث، إذا أرادت الأخذ بأسباب التحديث والحداثة، وتتمثل في ضرورة تخلي هذه البلدان عن وسائل الحياة التقليدية في الانتاج؛ بمعنى تبني الصناعة والمعدات المصنعة، والتخلي عن نسق القيم القديمة (التقليدية)، واستبدالها بنسق القيم الغربية (الحديثة). أي أن التقدم الاقتصادي المبني على التصنيع، والذي يهدف إلى الحصول على حصة في سوق الصادرات العالمي،سيقود إلى تحديث المحيط، وإلى تغيير نسق القيم القديم، واستبداله بآخر يجاري أو يتطابق مع السائد في الغرب المتقدم. ولكن، عند فحص تجارب بلدان من خارج المنظومة الغربية، يتضح أن مجتمعات كثيرة تمكنت من إنجاز مراحل مهمة على مسيرة التحديث، دون التقيد الكامل بالنموذج الغربي، ونعني بالخصوص مجموعتين أو كتلتين من البلدان، تشمل الأولى تلك الواقعة في جنوب شرق آسيا وخصوصا، التي عرفت بالنمور الأسيوية إلى جانب اليابان والصين الشيوعية، وعلى الجانب الآخر تأتي بعض بلدان أمريكا اللاتينية. تمحورت سياسات التغيير في المجموعتين على التنمية الاقتصادية بالاعتماد على التصنيع، وعلى احلال الصادرات محل الواردات. حققت البلدان المعنية هنا تقدما اقتصاديا هاما وسريعا، انعكس على تحسن مستوى حياة نسبة كبيرة من السكان، ومع ذلك لم تستغن عن أنساق القيم القديمة، وكذلك لم يتم الأخذ بالديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم، بل ظهرت في بعض هذه البلدان أعتى أشكال الدكتاتوريات، إلى جانب أنماط أخرى من الحداثة. وعليه نرى، ن المؤشرات الأمبيريقة للحداثة ليست لها صورة واحدة ونعني الغربية، بل أمكن التعرف على أكثر من صورة. بعض المؤشرات لها صفة العالمية ويمكن المحافظة عليها، وبعضها قد لا يناسب أهم ثوابت ثقافة مجتمع بعينه ، فتستبدل بمؤشرات من الثقافة المحلية.

خصائص تجربة التحديث الليبية

كانت ليبيا - عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية - مستعمرة إيطالية، لذلك جرت على أرضها بعض أشرس معارك الكر والفر بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء، وخرجت من الحرب بلدا مدمرا، لا تتوافر فيه من مكونات الحياة الحديثة إلا القليل، والغالبية العظمى للسكان فقراء وأميين ويعيشون حياة الكفاف. تؤكد البيانات المتوفرة أن اليوم الذي أعلن فيه استقلال البلاد في العام 1951 لم يكن في البلاد ليبي واحد يحمل شهادة في الطب أو في احد تخصصات العلوم

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

الطبيعية، ولم يتعد عدد الحاصلين على شهادات جامعية (14) شخصا جميعهم من الذكور. اقتصرت تخصصات هؤلاء في علوم الدين واللغة العربية وآدابها، واثنين تخصصا في التاريخ ومهندس واحد. وقبل أن ينته القرن العشرين انتشرت في البلاد مختلف المظاهر المادية المجتمعات العصرية أو المتمدنة.

منذ الأيام الأولى للاستقلال عملت الدولة على تنفيذ برنامج للتغيير، توجه أولا إلى تحديث المحيط، وساعد اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات، وتصديره منذ مطلع الستينيات في تسريع عمليات التغيير، وهكذا أنجز التحديث في هذا المجتمع تحت اشراف الدولة. وبعبارة أخرى كانت الدولة عن طريق سياساتها وبرامجها، هي المتغير المستقل الرئيس في مسيرة تحديث المجتمع. فالدولة هي التي تولت إنشاء وإدارة جميع المؤسسات والمرافق المرتبطة بالمجتمع الحديث،وعليه تعرف الليبيون في خلال سنوات محدودة على مختلف مؤشرات التحديث المادي. وأصبح بإمكان كل أسرة- بغض النظر- عن الموقع الجغرافي الذي تقيم فيه الحصول، على مختلف المعدات الحديثة التي يتطلبها المنزل الحديث. وقد انعكس هذا على تحسن مستوى حياة السكان، وإن بدرجات ومستويات متفاوتة. وبعبارة أخرى،ارتقي المجتمع درجات على سلم التحديث، وهو ارتقاء صب في صالح غالبية أفراد المجتمع. مثلا، تواجدت السيارة في المدينة الليبية منذ أيام الاستعمار الايطالي، ولكن إلى حين بداية النصف الثاني من القرن العشرين، كان عدد السيارات في شوارع المدينة محدودا جدا، ونادر الوجود في القرية أو في الواحة حيث تقوم الدواب بالمهام التي أسندت للسيارة في المدينة الحديثة.ومنذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لم تعد الدواب وسيلة للتنقل حتى في القرية إلا فيما ندر، وأصبحت السيارةوسيلة للتنقل في كل مركز تجمع سكاني مهما صغر حجمه. أما المدينة المتوسطة او الكبيرة فعرفت اليوم، ما يمكن الاشارة إليه بالاختناقات المرورية، كتلك المشاهدة في أي مدينة كبيرة من مدن العالم. وما يقال عن انتشار السيارة، يصح أيضا عن انتشار معدات ووسائل الحياة العصرية، التي تشاهد بسهولة في المؤسسات التجارية الموجودة في المدينة، وحتى في البلدات الصغيرة. وبحسب منظور التحديث الذي نتبناه، فإن الانتشار الواسع للتحديث، ستكون له تداعيات على المكونات الثقافية الفرد، والتي ستنعكس بدور هافي أنماط سلوكه، بما يعني اكتسابه لخصائص الشخصية الحداثية، وهي الشخصية التي اكتسبت صفات، تمكن صاحبها من التحرر من قيود التقوقع في داخل المحلي التقليدي قيما وسلوكا وولاءات، بحيث تكتسب خصائص من بينها تقبل التفكير في النسبي بدلا من المطلق، وتوظف التفكير العقلاني والمعرفة العلمية للتعامل مع مشكلات الحياة اليومية. والقبول بالآخر، والدخول معه في علاقات تفاعل اجتماعي على مختلف المستويات: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بغض النظر عن الاختلاف معه في مجالات النوع واللون والاثنية والتوجهات الايديولوجية أو الفكرية. وسيهتم بمتابعة أخبار التطور في مجالات المعرفة وفي تطبيقاتها العملية، وتنويع مجال الاهتمامات بحيث لا تقتصر على المحلي فحسب، بل تتعداه الى الوطني والقومي والعالمي. ارتفاع مستوى التطلعات والطموح ليصل الفرد ومن يتبعه إلى أعلى المستويات المتوفرة في المجالات المتعلقة بالحياة كالتعليم والعمل وما يتصل بهما، مع الاستعداد للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستويين المحلي والوطني. وهي خصائص تؤهل صاحبها للقبول بالديمقراطية قيما وسلوكا(الزهيري، 2012: 218؛ التير، 2014: 176). لذلك عندما انطلقت ثورة 17 فبراير 2011،كانت الديمقراطية وبناء الدولة المدنية من بين أهم الشعارات التي رفعها الشباب، لكن هذا لم يتحقق، فلماذا يا ترى؟ وفي سبيل الاجابة عن هذا السؤال سنحاول التنقيب في التاريخ الليبي، لعلنا نهتدي إلى الأسباب وراء فشل الليبيين من بناء الديمقراطية،لعندما وفرت ثورات الربيع العربي ظروفا مناسبة لبدء برنامج عملي للتحول الديمقراطي. تبدأ الحقبة التاريخية التي سنفتش فيها بانسحاب ايطاليا من البلاد، وتمتد الى الزمن الحالي.

مجلة أسئلة ورؤى

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

الحقبة التاريخية

قبل نيل الاستقلال

بحكم الموقع الجغرافي، تأثر الليبيون خلال مختلف العصور بما يجري في المنطقة التي ينتمون إليها. لذلك لم يكن غريبا أن يبدأ النشاط السياسي فور انسحاب ايطاليا،بسبب تأثير المحيط الجغرافي الذي تواجد فيه مهاجرون ليبيون، حصلوا على شيء من التعليم والخبرة السياسية؛ ونقصد مصر وسوريا بصفة خاصة. لقد ظهرت خلال الحقبة الفاصلة ما بين يوم اندحار الجيوش الايطالية من البلاد ويوم إعلان الاستقلال صحف متعددة، وجمعيات خيرية وأحزاب سياسية تمركزت في مدينتي طرابلس وبنغازي، وافتتح بعضها فروعا في عدد من المدن المتوسطة الحجم، وعرفت البلاد حراكا سياسيا نشطا قاده عدد من المتعلمين وبعض الزعامات التقليدية.

سمحت الادارة العسكرية البريطانية، التي كانت تدير شؤون البلاد في الاقليمين الشرقي والغربي بتكوين جمعيات وأحزاب سياسية، وعليه بادر في الشق الشرقي للبلاد عدد من المثقفين خلال النصف الأول من العام ،1943 إلى الحصول على تصريح بإنشاء جمعية أهلية باسم جمعية عمر المختار في مدينة بنغازي، ثم افتتحت فرعا في مدينة درنة التي كانت تحتضن عندئذ عددا من الشعراء والأدباء. ومع أن بداية نشاطها انحصر في المجالين الثقافي والرياضي، إلا أنه سرعان ما انغمس أعضاؤها في النشاط السياسي. لكن ولما يتمتع به محمد إدريس السنوسي الذي كان يعرف عندئذ بالأمير من نفوذ في إقليم برقة، أصدر في العام 1947 أمرا بحضر النشاط السياسي الحزبي المشتت، ليحصره في المؤتمر الوطني البرقاوي الذي يترأسه. وبعبارة أخرى لا للتعدد الفكري والسياسي، أي أنالرجلالذي سيرأس البلاد ويقود الدولة حديثة الاستقلال، لا يؤمن بمبدأ الاختلاف في الرأي. ومع حرمان أعضاء الجمعية من المجاهرة بالنشاط السياسي، إلا أن هذا لم يمنع أعضائها من بلورة رؤية سياسية مستقلة عن توجهات الأمير.

لم يعلن في مدينة طرابلس عن تكوين أول حزب سياسي بصفة رسمية إلا في عام 1946، ومع ذلك تكاثر عدد الأحزاب حتى بلغ ما سجل منها تسعة أحزاب. إلا أن التنافس انحصر في نهاية المطاف بين حزب المؤتمر الوطني الذي يتفق مع جمعية عمر المختار في المناداة بالوحدة، وحزب الاستقلال الذي يتفق مع المؤتمر الوطني البرقاوي في تأييد النظام الفدرالي؛ أي النظام الاتحادي. وقد أشيع عندئذ أن المنادين بوحدة ليبيا إ يعبرون عن المشاعر الوطنية ، بينما وصف المنادون بالفدرالية بأنهم غير وطنيين غير ذلك، خصوصا وأن حزب الاستقلال في طرابلس برئاسة سالم المنتصر كان يحظى بدعم مالي من إيطاليا، وبه أعضاء من الجالية الإيطالية (التير، 2012: 266-267).

حقبة العهد الملكي

بعد أقل من ثلاثة أشهر من تشكيل أول حكومة، جرت أول انتخابات برلمانية في البلاد في 19 \2 \ 1952، على ضوء انقسام الساحة سياسيا بين اتجاهين رئيسيين: النظام الفدرالي أو الاتحادي الذي تتبناه السلطة الرسمية، وترغب في الحصول على أغلبية برلمانية، لتضمن إدارة حكم البلاد وفقا لسياساتها. بينما رفعت المعارضة شعار الوحدة الوطنية، وهو شعار وجد صدى لدى الجماهير الشعبية. توقع مؤيدو جمعية عمر المختار الحصول على عدد مناسب من المقاعد في إقليم برقة وهذا حدث، بينما توقع زعماء حزب المؤتمر الحصول على غالبية المقاعد في إقليم طرابلس،وهذا لم يحصل.

أعلنت نتائج الانتخابات، فاز حزب المؤتمر وكما كان متوقعا بجميع مقاعد مدينة طرابلس، التي طبق فيها نظام الاقتراع السري، لكن الذي لم يكن متوقعا هو فوز حزب الحكومة بغالبية المقاعد خارج مدينة طرابلس، حيث تولى

مجلة أسئلة ورؤى

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

موظفون رسميون تسجيل اختيار الناخب، وهنا جرى التلاعب بأصوات الناخبين. اتهم الحزب الحكومة بتزوير الانتخابات، وهبت انتفاضة شعبية في مدن كثيرة، تصدى لها رجال الشرطة تحت إمرة ضباط بريطانيين بقوة، فسقط حسب الإحصاءات الرسمية ثلاثة عشر رجلا، وجرح أكثر من مئة. وعلى الفور قامت الحكومة بطرد بشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر وأحد معاونيه أحمد زارم إلى خارج البلاد، وزجت في السجن بالعشرات من الأعضاء البارزين بالحزب، وصدر أمر بإلغاء لأحزاب، وهكذا وئدت المحاولة الأولي في مهدها(التير، 2013: 268).

لم يتوقف تنظيم الانتخابات كل أربع سنوات، وفي غياب الأحزاب لم يتنافس المترشحون على ضوء برامج سياسية، بل اعتمدوا على الولاءات قبل الوطنية والعلاقات الزبونية، وشراء الأصوات. كما استمرت أجهزة الحكومة المخولة لتنظيم الانتخابات في عمليات التزوير، ومنع بعض الأشخاص وذلك بإلقاء القبض عليهم، وإيداعهم السجن لكي لا يتقدمون للترشح.

حقبة عهد الجمهورية والجماهيرية

في اليوم الأول من شهر سبتمبر 1969، قادت جماعة من صغار ضباط الجيش، انقلابا عسكريا غير نظام الحكم، وأعلن قيام الجمهورية العربية الليبية، وفي 2 مارس 1977تغير الاسم الى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية ، ثم أضيفت في تاريخ لاحق صفة العظمى.

منذ الأيام الأولى للنظام الجديد،رفع شعار (من تحزب خان)، ثم صدر في العام 1972 قانونا يحرم الحزبية ويعاقبالمخالف بالإعدام. وحصر هذا القانون النشاط السياسي في البداية، في داخل تنظيم واحد جلب من مصر وهو الاتحاد الاشتراكي، ثم فيما بعد فيما عرف بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وخلال هذه الحقبة ساد الخطابالسياسي ذو اللون الواحد، وهو في العادة خطاب تسيطر عليه وتوجهه السلطة الرسمية. بمعنى ينحصر الجدل السياسي في تفسير وإعادة تفسير ما تفرضه السلطة، ويصير الخطاب بغض النظر عن عدد المشاركين فيه من نوع (الطير الذي يغني وجناحه يرد عليه). وبعيدا عن مضمون الخطاب، فإن وضعه في قالب واحد يؤدي به في النهاية إلى خطاب خشبي ممل وسمج، ولا يمت للقيم الديمقراطية بصلة.

ثورة 17 فبراير

انطلقت أحداث ثورة 17فبراير 2011 باتفاق عدد صغير من الشباب، للسير في مسيرة في مساء يوم 15 فبراير. بدأت المسيرة من أمام مبنى الأمن الداخلي في مدينة بنغازي، في اتجاه ميدان الشجرة. قام هؤلاء الشباب بعمل غير مسبوق وغريب؛ مظاهرة في بلد لا يعرف سكانه هذا اللون من التعبير. كان العدد يزداد بانضمام الراغبين في معرفة ما يجري. مظاهرة وفي الليل، وهتافات بشعارات لم يسمعها سكان المدينة من قبل. حيث انحصرت الهتافات خلال العقود السابقة في عبارات التأييد والتمجيد والتبجيل والنفاق. البداية كانت بشعارات يمكن وصفها عادية مثل سلمية سلمية يا شباب، لا تخريب ولا تكسير نبو شباب للتغيير، ثم أخذ سقف الهتافات يعلو شيئا فشيئا وتحمل إيماءات إلى معاني غريبة بالنسبة للأذن الليبية مثل: يا بنغازي نوضينوضي جاك اليوم الذي فيه تراجي، ثم قولوا لمعمر وعياله بنغازي فيها رجاله، ولم يستقر السقف عند هذا الحد بل تجاوزه فوصل الى ذلك الشعار الذي تردد في عواصم عدد من البلدان العربية مؤخرا: «الشعب يريد اسقاط النظام». وعند الوصول الى ميدان الشجرة، قام البعض بتمزيق صورة العقيد، وصحفي سجين سابق في بوسليم، يتصل بفضائية الجزيرة، ليعلن الثورة وصلت ليبيا، وليتصدر خبر الثورة وصلت ليبيا نشرات الصباح المبكر

مجلة أسئلة ورؤى

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

لفضائيتي الجزيرة ولندن العربية عبر مداخلة بالهاتف لسجين بوسليم السابق ادريس المسماري. لا شك أن المجموعة التي شاركت في مظاهرة بنغازي ليلة الخامس عشرة من شهر فبراير، قد قامت بعمل كبير، إذ حطمت جدار الخوف الذي بناه القذافي حول المجتمع الليبي.

وقبل أن تظهر شمس السادس عشر من فبراير 2011 علم السكان في جميع المدن الليبية بخبر الثورة، لذلك تظاهر الشباب في ذلك اليوم في أكثر من مدينة (التير، 2020: 164، 168). بالطبع كانت ردة فعل رجال الأمن وعناصر اللجان الثورية قوية، بدأ سقوط الجرحى والقتلى، وبدلا من انتشار الخوف بين الشباب، ويغادروا المشهد، زادهم هذا الحدث تصميما على الاستمرار في المواجهة وكما يقال: «إذ صار فيها دم... الدم يشم» ، وتحولت تلك المظاهرة الصغيرة من حيث عدد من شارك فيها، التي انطلقت فجأة وبدون تخطيط وبلا قيادة ترشد الشباب المتحمس، إلى حراك اجتماعي ساد جميع أرجاء المجتمع، أطلق عليه صانعوه اسم ثورة 17 فبراير.

رفع شباب الانتفاضة، ومن أنظم اليهم من كبار السن، شعارات كثيرة وجديدة على الشارع الليبي، كان من بين أهمها: الديمقراطية كما هي مطبقة في بلدان العالم المصنفة ديمقراطية لا ديمقراطية الكتاب الأخضر، والحرية، والمساواة، وإقامة الدولة المدنية، وأن الليبيين قبيلة واحدة. انتشرت هذه الشعارات بين جميع المنتفضين بغض النظر عن أماكن تواجدهم. لم يقتصر رفع هذه الشعارات على سكان المدن الكبيرة، ولا على الطبقة المثقفة، وإنما ظهر الشعار في كل مكان بما في ذلك القرية المتوارية في قلب الصحراء. جاء شعار: « الليبيون قبيلة واحدة» متناغما مع طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع، المجتمع الليبي قبلي بامتياز، لكن لا يوجد في النظام السياسي الذي نشأ فيه شباب الانتفاضة شيء يمت بصلة لشعار الديمقراطية، كما تفتقر الثقافة التي تشربوها القيم التي تشجع على التحول الديمقراطي.

استجابت اللجنة التي تولت قيادة الانتفاضة «المجلس الوطني الانتقالي المؤقت» لنبض الشارع، وترجمته في مواد الاعلان الدستوري الذي أعد لكي ينظم الحكم في المرحلة الانتقالية، فنصت مادته الرابعة على: « تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة»(التير، 2018 : 213). هل رفع المتظاهرون الشعار من باب التقليد للشعارات التي رفعت من قبل في كل من تونس ومصر، أم أنهم يتبنون فعلا لا قولا فحسب قيم الديمقراطية ؟ وهل بالإمكان قيام ديمقراطية في مجتمع يفتقر نسق قيم الثقافة السائدة لمبادئ الديمقراطية ؟

منذ أكثر من ربع قرن تسائل استاذ العلوم السياسة غسان سلامة هل يمكن بناء ديمقراطية بدون ديمقراطيين؟(سلامه، 1995)، وهو سؤال يفترض أن من شروط تطبيق الديمقراطية في المجتمع، أن يستبطن أفراده قيم الديموقراطية فكرا وممارسة، وبعابرة أخرى، لكي يمكن بناء نظام سياسي ديمقراطي، لابد أن يتضمن نسق القيم، قيما بعينها لتصبح رافعة للتحول الديمقراطي. قيم تحض على المساواة بين الجميع أمام القانون، واحترام القانون والخضوع له والاحتكام اليه، واحترام حرية التعبير ولكل الحق في التعبير عن الرأي بما لا يتعارض مع القانون ومقدسات المجتمع، والقبول بالرأي الآخر وعدم التعصب للرأي الخاص، واحترام حرية الآخرين في الاختيارات، والاقرار بالتنوع على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذه قيم غير موجودة في الثقافة الليبية التقليدية، ولا في برامج التعليم. وكان يجب على الهيئة التي قادت الثورة،الا يكون تنظيم انتخابات على رأس أوليات المهام التي تعقب سقوط النظام السابق مباشرة، وإنما تحديد فترة انتقالية،يتم في خلالها تشجيع البرامج التي من شأنها نشر تلك القيم التي توصف بالديمقراطية، لكي يأخذ بها أكبر عدد من المواطنين، مما سيسمح بترجمة هذه القيم إلى آليات عملية، بهدف مأسسة الهيئات الممثلة

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

للديمقراطية لترسخها، وبذلك يتحصن المجتمع ضد محاولات الالتفاف من قبل المتنازعين السياسيين، وجرالمجتمع إلى وضع سابق لبداية عملية التحول الديمقراطي (Donell,1994).

ومع ذلك نشط الشباب ذكورا وإناثا، منذ انطلاق الانتفاضة، في تكوين الجمعيات التي تعتمد على التبرع بالوقت والجهد، لتقديم مختلف الخدمات، وتطورت فيما بعد لتصبح ضمن مكونات المجتمع المدني. لم يقتصر وجود هذه الظاهرة في المدينة الكبيرة، وإنما وجدت في بقية التجمعات السكانية. كذلك ظهرت مختلف وسائل التعبير: صحف ورقية، وصحف الكترونية، ومحطات الاذاعتين المسموعة والمشاهدة. تواجدت وسائل التعبير في أكثر من مدينة، وتمتع العاملون فيها بحرية كاملة في اختيار ما يقدمون من برامج وطرق تقديمها، وفتح الباب على مصراعيه أمام الجميع للتعبير عن الرأي. وأصبح البعض يوجه النقد في وسائل الاعلام بكل حرية، ووصلت لغة النقد في حالات كثيرة إلى درجة التجريح، ومع ذلك رحب بها المشاهدون والسامعون من خلال مداخلاتهم(التير، 2018: 217).

استفاد من هذه الظروف عدد من الكتاب والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، لينشروا مقالات وكتب حول موضوعات كانت ممنوعة، وأن يكتبوا عن النظام الذي استمر لأكثر من اربعة عقود بصراحة،وأن ينتقدوا ما كان يجري خلال تلك الحقبة، وأن يساهموا في الكشف عن الكثير من الممارسات المنحرفة، وهي حرية كان عمرها قصيرا جدا.

الشيء نفسه حدث بالنسبة لتكوين الأحزاب، حيث دخل الليبيون- وقبل نشر قانون ينظم هذا النوع من الأنشطة، في سباق محموم لتكوين أحزاب. وبسرعة البرق تكاثرت الأحزاب والكيانات السياسية بحيث تعدت المئة والخمسين. ولكثرتها اتخذت لنفسها أسماء متقاربة، وعبارات تتصل بالتنمية والتقدم والرفاه والعدل، بحيث يصلح أسماء بعضها عناوين لورقات بحثية في مجال العلوم الانسانية، أوعناوين لمؤتمرات وورش عمل مثل: (من الثورة الى الدولة، الارتقاء والتجديد، الاصلاح والتنمية، ربيع ليبيا، لبيك وطني، تجمع وادي الرمال للتنمية والتغيير الخ..).

لم تحتكر المدينة الكبيرة هذه الظاهرة، ولم يهتم بعضها بأن يكون متواجدا في أماكن كثيرة، إنما فضل البقاء في داخل منطقته الجغرافية، وبذلك سجل نجاحا. ففي منطقة سبها مثلا حصل الحزب المحلي (لبيك وطني) على مقعد، ونفس النتيجة سجلها الحزب المحلي في منطقة أجدابيا (الحكمة) وكذلك اكتفي حزب (تجمع وادي الحياة للديمقراطية والتنمية) بالاكتفاء بالتواجد في مدينة أوباري وحاز على نسبة كبيرة من الأصوات المحلية وحصل على مقعد واحد. وتعكس هذه الحالات الثلاث كيف تصرف بعض الليبيين مع ظاهرة الأحزاب وكأنها نوادي رياضية، لا يكون لها وجود إلا في مدينة أو منطقة بعينها(التير، 2013: 296).

حددت مفوضة الانتخابات عدد أعضاء أول جهاز تشريعي (المؤتمر الوطني العام) ب 200 عضوا، قسمت الى 80 مقعدا للأحزاب و120 مقعدا للأفراد. الذين تقدموا للترشح كأفراد كانوا كثيرون، بحيث بدا المشهد كأنه لعبة من ألعاب التسلية، لذلك لم تتجاوز عدد الأصوات التي حصل عليها البعض، منزلة الآحاد مثل: (4، 6، 8). وفي مجتمع يزيد فيه متوسط حجم الأسرة عن (6) أفراد، ودرجة الترابط الأسري قوية، إلى جانب علاقات المصاهرة والصداقة والعمل، تبدو الأرقام الصغيرة، حتى التي في خانة العشرات غريبة. واحد وعشرون حزبا فحسب حصلت على مقاعد، خمسة عشر منها حصل على مقعد واحد فحسب. الأحزاب الستة الأخرى حصل كل منها على أكثر من مرشح، لكن النسبة المئوية الكبرى (48.8) كانت من نصيب تحالف القوى الوطنية، و(21.2) كانت حصة حزب العدالة والبناء. وبدلا من أن يقوم بتأليف الحكومة رئيس الحزب صاحب النسبة الأعلى من أصوات الناخبين، حدثت التفافات وتحالفات أبعدته، وتولى التيار الذي يرفع شعارات

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

ذات دلالات دينية، من تأليف أول حكومة. كذلك أجريت انتخابات لاختيار لجنة لوضع الدستور، وأخرى لانتخاب أعضاء مجلس الشعب.

بعض المنظمات الدولية التي راقبت هذه لأحداث أدلت بتصريحات تعترف فيها بقدرة الليبيين على تنظيم انتخابات نزيهة وبدرجة عالية من المهنية، وتجاوز البعض بتهنئة الليبيين والتأكيد على أنهم في الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي. هل كان هذا وصفا واقعيا لما جرى وما سيجري أم أنه نوع من التمنيات (wishful thinking).

يمكن النظر إلى هذه الخطوات التي تمت بالرغم مما شابها من قصور، على أنها ضمن عمليات التحول الديموقراطي. فانتشار مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية، إذا كانت مستقلة بمعنى ليبية وليست مخترقة، وسليمه بمعنى تلتزم بشروط القانون، تصلح أن ينظر إليها كمرحلة مهمة من مراحل التحول الديمقراطي. كما يعتبر النجاح في تنفيذ انتخابات غير مزيفة إنجازا مهما. وعليه تمثل هذه الخطوات مراحل في طريق التحول الديمقراطي، خصوصا إذا أخذنا بالرأي القائلإمكانية أن يكون للديمقراطية أكثر من شكل، وأن خصائص الثقافة المحلية تتدخل في رسم شكل الديمقراطية المناسب لمكان معين وفي زمن معين (الكواري، 2002: 43-44). فهل هي كافية لكي يستنتج المراقب أن الطريق أصبح معبدا أمام ذلك الشعار الكبير الذي رفعه شباب انتفاضة 17 فبراير، وأن الديمقراطية ستنتشر قيما وتطبيقات عملية في جميع المجالات وأولها العلاقة بين الدولة والمجتمع؟

لا تقدم المؤشرات على الأرض دعما كافيا للإجابة عن هذا السؤال بنعم. تعكس بعض القوانين التي أصدرها المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، الثقافة والسياسة التي سادت خلال حقبة حكم القذافي، وأقصد بصفة خاصة قانوني 37و 38 عام 2012، تضمن الأول تضييقا صريحا لحرية التعبير، واهتم الثاني بعدم التعرض لمن يصنفون كثوار، عند ارتكابهم جرائم تخالف القانون بحجة مقتضيات تحصين الثورة. ويمكن القول، أن القانونين من بين القوانين التي صدرت في خلال الحقبة التي سبقت انطلاق انتفاضة السابع عشر من فبراير، بعد وضعهما في ثوب جديد. قيام الهيئة المشرفة على إدارة الصراع إصدار هذا النوع من القوانين، مؤشر على أن الشعارات المرفوعة لن تترجم إلى واقع. إذ كان التضييق على حرية التعبير، ومحاربة جميع أشكال النقد الموجه للنظام ورموزه، أحد أبرز معالم النظام السابق. كما أن إعفاء فئة معينة من المواطنين من المساءلة القانونية، عند ارتكاب أعضائها لجرائم، هو أيضا موقف يتعارض ومبدأ المساواة أمام القانون. فالفعل المصنف جريمة، هو كذلك، بغض النظر عن الصفاة التي يتحلى به مرتكبه، أو موقعه في هرم السلطة.

الانتخابات التي جرت لم تخل من شوائب، كما لا يعني أنها تحمل في طياتها العناصر الضرورية للتحول الديمقراطي. الانتخابات الأولي سمحت فيها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للأحزاب بالتنافس على أربعين في المئة من المقاعد، وخصت الأفراد المستقلين بستين في المئة. ثم ألغي التنافس بين الأحزاب في المناسبتين التاليتين، وتقدم فيها الجميع للترشح كأفراد مستقلين. في مجتمع تسوده العلاقات الزبونية المبنية على الولاءات القبلية والصداقات، ألا يعتبر هذا النموذج الذي اعتمدته مفوضة الانتخابات تكريسا لتجربة الانتخابات في عهد الحكم الملكي، كما أنها لا تختلف كثيرا عن عمليات التصعيد التي سادت خلال النظام الجماهيري. وبعبارة أخرى لا ترقى نتائجها إلى مستوى الأهداف المحددة للواجبات التي يجب أن يؤديها المنتخبون، والتي يفترض أن تكون تنفيذا لبرنامج سياسي، أعلن عنه مسبقا، ويحمل ختم مؤسسة سياسية معترف بها.

ومع الأخذ بعين الاعتبار تلك الشوائب التي من خلالها نجح عضو مجلس الشعب، وبحكم عضويته في هيئة تنتسب الى النظام الديمقراطي، يفترض أن يكون سلوكه منسجما مع قيم الديمقراطية.ولكن الضغوطات التي مورست لإصدار بعض

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

القوانين لا تمت للديمقراطية بصلة، لعل أبرزها قانون العزل السياسي الذي أرغم المعارضون على التوقيع عليه في ظروف غير طبيعية، وهو قانون اقصائي، جرد البلاد من الاستفادة من بجميع الخبرات الإدارية والفنية، لصالح من لا خبرة ولا معرفة لديهم، لتولي مختلف المناصب وعلى رأسها القيادية، التي اخترع لها أسلوب سمي بالمحاصصة،حيث يتقدم بموجبه الولاء على الكفاءة.

وبمتابعة لما كان يجري في قاعات اجتماعات الهيئات المنتخبة،اتضح أن نسبة كبيرة من الخطاب المسجل في داخل القاعة، يعكس ولاءات وتحالفات ما قبل الدول الوطنية. وفوق هذا وذاك، انتهت المدة الزمنية المقررة للاحتفاظ بلقب عضو المؤتمر الوطني العام، أو عضوية مجلس النواب، ومع ذلك تمسك أعضاء الهيئتين التشريعيتين بالكرسي، بدلا من التوقف عن العمل، والاجتهاد مع جماعات ومنظمات المجتمع المدني، للبحث عن أسلوب يحقق قيمة التداول السلمي على السلطة. يقدم نمط السلوك الذي اتخذه أعضاء الهيئتين التشريعيتين،شكلا من أنماط السلوك الغير ديمقراطي، من قبل قيادات يفترض أنها تلعب دور القدوة.

5 - الخاتمة

وتأسيسا على الذي ذكرناه آنفا،فهل سيتمكن الليبيون من بناء نظام ديمقراطي حقا؟ لا شك أن الديمقراطية، بحسبها منهجا وثقافة في تدبير وتدبر الشأن العام، عملية تتطلب الكثير من العمل الجاد والكفاح والتضحيات، وهي مسيرة؛ بمعنى تحتاج لمدة من الزمن، إلى جانب توفر حد أدنى من التفاهم بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، بغض النظر عن مواقعهم بالنسبة للسلطة والدولة والمجتمع. وبعبارة أخرى توفر حد أدنى من أجهزة وسيطة، ومتشبعة بثقافة الحوار، التي تتضمن استعداد كل طرف لتقديم تنازلات، وحسن إدارة الاختلاف، بحيث يحترم كل طرف رأي الطرف الآخر المخالف لرأيه، وبناء التسويات والتوافقات». هذه الأجهزة لم تتواجد في المجتمع الليبي في خلال جميع المراحل التي تبدلت فيها السلطة؛ بمعني فشل الليبيون في تشرب قيم الحداثة. أما بالنسبة للظروف التي صاحبت الانتفاضة الليبية منذ بدايتها وحتى الآن، فقد عملت على تقوية العوامل التي عرقلت تطور تلك الأجهزة، بدلا من أن تساهم- على الأقل- في توفير الظروف الملائمة لبروزها. الصدامات المسلحة، هي العامل المشترك، في خلال جميع المراحل التي مرت بها الانتفاضة. وفي مثل هذه الظروف، يركن الجميع إلى توظيف مبدأ الغلبة، وتستغل جميع الوسائل المتوفرة بما فيها السلاح، للوصول إلى الهدف، وتتراجع الوسائط المتوسطة، وتتأخر فرص تطبيق الديمقراطية من حيث الزمن.

مصطفى عمر التير	جامعة الفاتح، ليبيا	tirmoattir@yahoo.com

المراجـــــــــــع:

1. التير، مصطفى عمر ، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
2. التير، مصطفى عمر ، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، بيروت: منتدى المعارف، 2014.
3. التير، مصطفى عمر ،» الربيع العربي والتحول الديمقراطي : ملاحظات حول التجربة الليبية»، في كتاب مجموعة مؤلفين، الثورات العربية : عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
4. التير، مصطفى عمر، أسئلة الحداثة والديمقراطية في المجتمع الليبي: المهمة العصية، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
5. الزهيري، فلاح خلف كاظم، «الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة: حتمية الترابط»، المجلة السياسية الدولية، العدد 22، ديسمبر 2012.
6. سلامه، غسان وآخرون، ديموقراطية مندون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
7. الكواري، علي خليفه، «مفهوم الديمقراطية المعاصرة»، في كتاب مجموعة من الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

8. Giddings, Anthony, Social Theory and Modern Sociology, Stanford CA: Stanford University Press, 1987.
9. Habermas, Jurgen, The Structure of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bougeois Society, Cambridge MA: Polity Press, 1989.
10. Inkeles, Alex, and David H. Smith, Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries, 2nd ed., 1976.
11. Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society, New York: The Free Press, 1958.
12. O'Donnell, Guillermo, "Delegative Democracy", Kellogg Institute for International Studies, 1994, Available at: https://kellogg.nd.edu/documents/1407 شـــوهـد في 2022/12/12